

حزب الاتحاد الدستوري: نشأته ونشاطه السياسي في المغرب ١٩٨٣ - ١٩٨٥

م. م. عمار فاضل عباس

أ. د. محمود صالح الكروي

جامعة بغداد - كلية الطب

أ. د. عادل محمد حسين العليان

جامعة سامراء - كلية التربية

الملخص

ركز البحث في ثناياه على التعرف على حزب الاتحاد الدستوري في المغرب، من حيث نشأته ونشاطه السياسي ودوره في الحكومة المغربية، كونه من الأحزاب المغربية الليبرالية التي برز دورها بشكل فاعل في الساحة السياسية المغربية، إذ انه تمكن خلال مدة قصيرة من تأسيسه على يد رئيس الوزراء المغربي المعطي بوعبيد عام ١٩٨٣ من منافسة الأحزاب المغربية، ثم الفوز والحصول على المراكز الأولى في الانتخابات المحلية والتشريعية والمشاركة في الحكومة، ويرجع ذلك إلى دعم المؤسسة الملكية من جهة، وثقة الشعب المغربي بالأهداف التي دعا لها الحزب لخدمة الصالح العام عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: حزب الاتحاد الدستوري، المعطي بوعبيد، المغرب، الحسن الثاني، الانتخابات المغربية.



Constitutional Union Party: Its origins and political activity in Morocco 1983 – 1985

A. L. Ammar Fadel Abbas

Prof Dr. Mahmoud Saleh Al-Karawi
University of Baghdad - College of Medicine

Prof Dr. Adel Mohammad Hussein Al-Elayan
University of Samarra- College of Archaeology

Summary

The research focused on the identification of the Constitutional Union Party in Morocco, in terms of its origins, political activity and role in the Moroccan government. It was one of the Moroccan liberal parties that emerged actively in the Moroccan political arena. It was managed within a short period of its establishment by the Prime Minister Moroccan Muati Bouabid in 1983 from the competition of the Moroccan parties, then winning and obtaining the first positions in the local and legislative elections and participation in the government, due to the support of the Royal Institution on the one hand, and the confidence of the Moroccan people with the goals called for by the party to serve the public interest through development Tsadah and social on the other.

Keywords: Constitutional Union Party, Muti Bouabid, Morocco, Hassan II, Moroccan elections.

المقدمة

عُرِفَ المغرب بعد نيّله الاستقلال عام ١٩٥٦، ثم وضع دستور عام ١٩٦٢، بأنه ذو توجه ديمقراطي ويؤمن بالتعددية الحزبية، ورغبة بإنهاء وجود فكرة الحزب الواحد واستحداث احزاب سياسية ذات توجهات فكرية عصرية تواكب السياسات المعاصرة، وتؤمن بالعمل الديمقراطي، وعلى أثر ذلك شكل رئيس الوزراء المغربي المعطي بوعبيد حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٨٣، ليكون له دورٌ اساسي في الساحة السياسية المغربية، عن طريق المشاركة الفعلية في انتخابات المجالس البلدية والقروية والانتخابات التشريعية، للمشاركة في الحكومة، من هنا جاءت أهمية اختيار موضوع: ((حزب الاتحاد الدستوري: نشأته ونشاطه السياسي في المغرب ١٩٨٣ - ١٩٨٥))، وذلك للتعرف على حيثيات تأسيسه ودوره السياسي الذي أداه في تلك المدة.

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة ثبت فيها أبرز الاستنتاجات، تضمن المحور الأول: الجذور التاريخية لنشأة وتأسيس حزب الاتحاد الدستوري، وتناول المحور الثاني: مؤتمرات حزب الاتحاد الدستوري في عموم المغرب، أما المحور الثالث فركز على: دور الحزب في الساحة السياسية المغربية في المدة ١٩٨٣ - ١٩٨٥.

أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

أولاً: الجذور التاريخية لنشأة وتأسيس حزب الاتحاد الدستوري

شعَرَ النظام السياسي المغربي في مطلع الثمانينات من القرن العشرين أنه أمام تحدٍ جديدٍ ويمكن ذلك التحدي في مواجهة المخاطر السياسية التي تحدق بالبلاد نتيجة لتصادم الأزمات السياسية والاقتصادية، ممّا دفع الملك الحسن الثاني^(١) إلى ضرورة الاعلان عن إجراء الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٤ لاحتواء الاحزاب ذات التوجهات المعارضة لسياسة المؤسسة الملكية وللحكومة والعمل على تقديم أحزاب تسيّر وفق توجهات المؤسسة الملكية وسياستها وتكون تحت ادارة ملك البلاد ونظام دولته^(٢).

وفي اثناء التحضير للانتخابات المحلية والتشريعية المغربية قام السياسي المغربي المعطي بوعبيد^(٣) عام ١٩٨٣ بالإعلان عن إنشاء حزبٍ سياسيٍّ ذي توجّهٍ يميني وبفكر ليبرالي^(٤) اطلق عليه (حزب الاتحاد الدستوري) تحت شعار: (تعاقب الاجيال على تحمل المسؤولية من جيل الاستقلال) ، وجاء الاسم كإشارة إلى الارتباط القوي والوثيق بين الحزب والمؤسسات الدستورية^(٥). تطرّق المعطي بوعبيد في مطلع كانون الاول ١٩٨٢ إلى الظروف التي دفعت لتشكيل الحزب قائلاً: ((إنه خلال سنة ١٩٨٢ تولّدت ونضجت فكرة إنشاء منظمةٍ سياسيةٍ جديدةٍ والتي ستكون الاتحاد الدستوري ، قبل أن تفرض نفسها وتصبح ضرورة سياسية اجتماعية وتاريخية...))^(٦).

يبدو أنّ تلك السياسة دفعت الشعب المغربي والنّخب المثقفة التصويت لصالح حزب الاتحاد الدستوري ، واسهمت في استقطاب وانخراط العديد من السياسيين المناضلين المغاربة إلى الحزب واشراكهم في الحياة السياسية .

عملَ الحزب بعد تأسيسه إلى تقوية التيار اليميني^(٧) في المغرب منطلقاً من ايدلوجية سياسية، واقتصادية ليبرالية، واجتماعية تتوافق مع التوجهات العامة للمغرب وتطلعات شعبة^(٨)، إذ استقطب الحزب شخصياتٍ مغربيةً تتمتع بالكفاءة وبمكانة اجتماعية عالية في الوسط الشعبي المغربي لكي يتمكن الحزب عن طريق هؤلاء الشخصيات الكفؤة السير بالشعب المغربي نحو حياة حرة كريمة تحفظ له وحدة شعبه وارضه^(٩).

ثانياً: مؤتمرات حزب الاتحاد الدستوري في عموم المغرب

قبيل تشكيل حزب ما والاعلان عنه يلزم على رئيس الحزب اعداد برنامجاً سياسياً يقوم بعرضه وطرحه في مؤتمر رسمي على الشعب المغربي اجمع وعلى الشخصيات الوطنية يعرض

فيه اهداف الحزب وتوجهاته التي سيسير عليها، والافكار السياسية التي يحملها سواء كانت افكاراً يسارية متشددة أو يمينية موالية للحكومة، والخطوط الاساسية الذي يريد تحقيقها، والابداء عن موقفه من القضايا والمشاكل الداخلية والخارجية التي تحيط بالبلاد.

عقد حزب الاتحاد الدستوري العديد من المؤتمرات في عموم المملكة المغربية وذلك لطرح سياسة الحزب أمام الحاضرين والمتخصصين لكسب الرأي العام، وإطلاع الاخير على أهداف الحزب ومنهجه وما يتضمنه من قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن عن طريقها النهوض بالبلاد، فضلاً عن الوقوف على ملاحظات قيادات الحزب وأعضاء المؤتمر العام وما يُقدّمون من افكار وتوجهات يمكن الأخذ بها وتكون ضمن سياسة الحزب.

١ - المؤتمر التأسيسي لحزب الاتحاد الدستوري ووقائعه عام ١٩٨٣

عقد المؤتمر التأسيسي الاول لحزب الاتحاد الدستوري بمدينة الدار البيضاء في التاسع من نيسان ١٩٨٣، وألقى رئيس الحزب المعطي بوعبيد خطاباً بمناسبة افتتاح المؤتمر أمام الحضور الذين قَدِموا من أرجاء المغرب كافة معلناً عن تشكيل الحزب^(١٠)، وتبين في الخطاب الاسباب التي دعت إلى تشكيل الحزب وما يعيشه المغرب من حياة سياسية تسودها الديمقراطية واحترامه للدستور والعمل على تسخير كل الطاقات، ومنها الشبابية التي نضجت بعد الاستقلال ، وحثهم على المشاركة والتضحية من أجل بناء المغرب والدفاع عن حقوقه ووحدة أرضه^(١١)، كما تطرق إلى الخطوط العريضة التي سيسير عليها الحزب ، ولاسيما فلسفته الداخلية والخارجية ، وشروط انضمام العضو^(١٢) .

رفعت اللجنة التنظيمية لحزب الاتحاد الدستوري إلى المؤتمر التأسيسي في العاشر من نيسان ١٩٨٣ مجموعة من التوصيات مؤكدةً على مواصلة العمل الديمقراطي وترسيخه في فكر أعضاء الحزب والشعب المغربي أيضاً ، والتزام جميع أعضاء الحزب بمختلف مواقعهم في النهوض بالحياة الديمقراطية وتطويرها، والمشاركة الفعالة في الانتخابات البلدية والتشريعية القادمة لتحقيق أهداف الحزب وطموحاته على الساحة المغربية^(١٣)، فتح الحزب عدداً من المكاتب في المناطق الصحراوية التي غالباً ما تفتقد إلى الخدمات والاهتمام من قبل الجهات الحكومية، والتركيز على الجانب الاعلامي للحزب لتعريف الشعب ببرنامجه وأهداف الحزب وذلك عن طريق إقامة اجتماعات ومؤتمرات اقليمية وجهوية^(١٤) .

اختتم المؤتمر التأسيسي أعماله في العاشر من نيسان ١٩٨٣ ، وألقى رئيس الحزب المعطي بوعبيد كلمة اختتام المؤتمر مؤكداً على ضرورة احترام كافة القوانين والقرارات التي تصادق عليها دوائر وتشكيلات الحزب، والتقييد بقانونه الداخلي، وقبل انتهاء أعمال المؤتمر



أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

التأسيسي تمّ انتخاب أول مكتبٍ سياسيٍّ للحزب وضمّ ثمانية عشرَ عضواً كما مبين في الجدول ادناه:

جدول رقم (١)^(١٥) يتضمن اسماء اعضاء اول مكتب سياسي للحزب

١ - المعطي بوعبيد	١٠ - ابريكة الزروالي
٢ - عبداللطيف السملالي	١١ - بنعمر نورالدين العلمي
٣ - أمالو عبدالرحمن	١٢ - الطاهر عفيفي
٤ - بنعبد الجليل عبدالرحيم	١٣ - حيمر احمد
٥ - محمد ابيض الطاهر عفيفي	١٤ - الطاهر المصمودي
٦ - ح. الحسين بن عبدالله	١٥ - عمر بلقزيز
٧ - المحمدي العلوي محمد	١٦ - رصيف الحاح محمد
٨ - شرفاوي محمد	١٧ - عبدالسلام النقالي
٩ - بندارا علي	١٨ - العربي الحسوني

تبين من خلال ما سبق بأن حزب الاتحاد الدستوري اعلن من خلال مؤتمره التأسيسي عن تشكيل الحزب، وقام بطرح الاسباب الداعية لتشكيله ، وماهي الخطوات التي يريد السير بها، ومن خلال المؤتمر تم الاعلان عن انتخاب اول مكتب سياسي .

٢- اللقاء الوطني الاول للمستشارين الدستوريين (أعضاء الحزب) عام ١٩٨٣

عقد اللقاء الوطني الاول للمستشارين الجماعيين بمدينة الدار البيضاء في يومي الثامن والتاسع من تشرين الثاني ١٩٨٣ وألقى المعطي بوعبيد خطاب افتتاح اللقاء الوطني الاول للمستشارين الدستوريين بعد ظهر السبت الثامن من تشرين الثاني ١٩٨٣^(١٦)، وجاء اللقاء لتوسيع دائرة التشاور، وفتح المجال للارتقاء بالنشاط الحزبي، وتقييم أول مشاركةٍ انتخابيةٍ جماعيةٍ يخوضها الاتحاد الدستوري، ولاسيما انتخابات المجالس البلدية والقروية ، والتنسيق بين رؤساء المجالس واعضاء اللجنة الادارية وجميع المسؤولين عن الحزب في تنظيم هيكله الحزب^(١٧)، كما وانبثق عن اللقاء أربع لجان هي : لجنة الشؤون الداخلية والخارجية، ولجنة الجماعات ، ولجنة التنظيم الحزبي ، ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وختم رئيس الحزب أعمال اللقاء بكلمة ألقاها على مسامع المشاركين قائلاً: ((إنه يجب علينا أن نتباهى بعملنا الحزبي: ولقد اخترنا أن

يكون حزبنا حزب جيل ما بعد الاستقلال الذي يعرف ايجابيات وسلبيات الاوضاع كما استطعنا أن نخلق المناضل الاتحادي الدستوري ((^(١٨)).

٣ - اللقاء الوطني الاول لأخصائيي وأطر حزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٨٤

افتتح اشغال اللقاء الوطني لأخصائيي وأطر حزب الاتحاد الدستوري يوم السبت السادس والعشرين من شهر آيار ١٩٨٤ بالمعرض الدولي بمدينة الدار البيضاء وحضره عدداً من ممثلي الاحزاب من مختلف أقاليم المملكة (^(١٩))، وألقى المعطي بوعبيد خطاب افتتاح أعمال اللقاء ، وأشار أن هذا اللقاء له أهمية كبيرة لأنه درس أوضاع المغرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحثّ جيل ما بعد الاستقلال الاهتمام بشؤون البلاد ، وتعهّد بأن يكون الصوت المعبر عن الشباب والمدافع عنه، وفي ختام اللقاء شكّل أعضاء اللجنة التحضيرية عشرين لجنةً ، وتلك اللجان هي (^(٢٠)): اللجنة السياسية ، اللجنة الاقتصادية ، لجنة التجارة الداخلية ، لجنة الشباب العامل ، لجنة المؤسسات المالية ، لجنة الجلد والنسيج ، لجنة التكنولوجيا والتنمية ، لجنة المقاولات الصغيرة والمتوسطة ، لجنة الصحة والصناعة الصيدلانية ، لجنة المقاول المغربي ، لجنة الجبايات ، لجنة سياسة الاستثمار ، لجنة الثقافة والاعلام ، اللجنة الجهوية ، لجنة التعليم والتكوين والشغل، لجنة الفلاحة والتغذية ، لجنة العدل ودولة القانون ، لجنة الاصلاح الاداري والتنمية الجهوية، لجنة اشكالية المؤسسات العمومية في الاقتصاد ، لجنة الشباب والقضية الرياضية .

٤ - المؤتمر الوطني الاول لحزب الاتحاد الدستوري عام ١٩٨٥

كان من المؤمل أن يعقد حزب الاتحاد الدستوري مؤتمره الوطني الأول في أواخر شهر حزيران ١٩٨٥ ولكن أُوجّل إلى تشرين الثاني بسبب انضمام عددٍ من الشخصيات السياسية إلى الحزب ، وبالفعل انعقد المؤتمر الوطني الاول للحزب بمدينة الدار البيضاء في الخامس من تشرين الثاني ١٩٨٥ تحت شعار : الاستمرارية والمصادقية في خدمة الديمقراطية والتنمية (^(٢١)). ألقى رئيس الحزب المعطي بوعبيد كلمةً افتتح المؤتمر الوطني الاول للحزب (^(٢٢))، وأشار إلى أنّ الهدف من انبثاق الحزب لا يرمي لمنافسة شخصٍ أو حزبٍ سياسي معين بل يكمن بالسير نحو العمل الديمقراطي، والفكر الليبرالي الذي هدف إلى تشجيع المبادرة الخاصة التي تجعل المواطن يبتعد عن القيود والروتين الاداري (^(٢٣))، كما وتبني الحزب في المؤتمر الوطني الاول قيام السياسة الجهوية (^(٢٤)) في المغرب وذلك لخلق اجهزة تشريعية وتنفيذية تتولى مهمات التسيير الذاتي للجهات مع الالتزام بأداء الواجبات المفروضة عليها (^(٢٥)) .



أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

اختتم المؤتمر الوطني الأول أعماله في يوم الاحد السادس من تشرين الثاني ١٩٨٥ بخطاب أكد على ضرورة الاستمرارية بالعمل، والمصادقية في القول، وترسيخ الفكر الديمقراطي في فكر الشعب المغربي ، وفي غضون ذلك تم تجديد الثقة للمعطي بوعبيد وانتخابه رئيساً للحزب ، وقدّم بوعبيد شكره إلى أعضاء حزبه الذين منحوه الثقة مرة اخرى ، وتعهد ببذل كافة الجهود لإنجاح الحزب وحصوله على الشعبية والمكانة الكاملة وسط الساحة السياسية المغربية والجماهيرية، وقبل اغلاق أعمال المؤتمر تمّ انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب التي تضم في عضويتها خمسة وتسعين عضواً يمثلون مختلف اقاليم وجهات المغرب ، ثم قام أعضاء اللجنة التنفيذية بانتخاب أعضاء المكتب السياسي الذي ضم واحداً وعشرون عضواً .

جدول رقم (٢) (٢٦) يتضمن أسماء أعضاء المكتب السياسي

١ - المعطي بوعبيد	١٢ - ابريكة الزروالي
٢ - عبداللطيف السملالي	١٣ - لطفي الحاج محمد
٣ - أمالو عبدالرحمن	١٤ - علال بولويز
٤ - بنعبد الجليل عبدالرحيم	١٥ - البشير مولاي عبدالرحمن
٥ - محمد ابيض الطاهر عفيفي	١٦ - محمد جلال السعيد
٦ - ح. الحسين بن عبدالله	١٧ - محمد المصمودي
٧ - المحمدي العلوي محمد	١٨ - رصيف الحاج محمد
٨ - شرفاوي محمد	١٩ - عبدالسلام البقالي
٩ - بندارا علي	٢٠ - العربي الحسوني
١٠ - بنعمر نورالدين العلمي	٢١ - الكتاني قاسم
١١ - الطاهر عفيفي	

ثالثاً: دور الحزب في الساحة السياسية المغربية ١٩٨٣ - ١٩٨٥

مع انتهاء الولاية البرلمانية الثالثة ١٩٧٧ - ١٩٨٣ بدأ المعطي بوعبيد التفكير في تشكيل حزب سياسي للمشاركة في الحياة السياسية المغربية، ومنذ بداية تشكيل الحزب الذي سمي بـ (حزب الاتحاد الدستوري) أخذ الحزب يتطّلع إلى الحصول على المراكز الاولى في الانتخابات، وذلك يرجع إلى قناعات المعطي بوعبيد بأهداف وبرنامج حزبه الاتحاد الدستوري الساعي إلى استقطاب العناصر الوطنية ومشاركة وإشراك الشباب الحي المتنوّر والمتّقف في الحياة السياسية .

عرف النظام الانتخابي بأنه العملية التي يتم عن طريقها تحويل الاصوات والادلاء بها في الانتخابات العامة إلى مقاعد للمرشحين أو الاحزاب (٢٧) ، وللاقتراحات المغربية طريقتان في اختيار النواب الاولى : الطريقة المباشرة : هي الطريقة التي يقوم بها الناخبون باختيار نوابهم بصورة مباشرة من دون وساطة من أي مكان ، إذ يتم على درجة واحدة ، والطريقة الثانية غير المباشرة : والتي يقوم الناخبون باختيار نواب مندوبين عنهم ، أي الناخبون لا يختارون نوابهم مباشرة بل يختارون هيئات ناخبة في المنظمات المهنية تتولى عنهم تلك المهمة (٢٨) .

١ - انتخابات المجالس البلدية والقروية عام ١٩٨٣

قبل الخوض في مسألة عملية اجراء الانتخابات البلدية القروية لابد ان نبين للقارئ جدر انبثاق تلك الانتخابات ، ففي الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ صدر قانون الحريات العامة وعد ذلك مظهراً مميزاً من مظاهر العملية الديمقراطية لان الحريات في عهد الحماية الفرنسية على المغرب ١٩١٢ - ١٩٥٦ كانت مقترنة فقط على الجاليات الاجنبية (٢٩) ، وبغية ارساء العملية الديمقراطية في المغرب اعلن الملك الحسن الثاني في الاول من ايلول ١٩٥٩ عن صدور قانون الانتخابات لوضع الاطار القانوني للانتخابات البلدية القروية التي مثلت خطوة ايجابية نحو تجسيد العمل الديمقراطي بالمغرب ، لان العملية الديمقراطية يجب ان تنمو من القاعدة ، وان تلك الانتخابات هيأت اعضاء المجالس البلدية للأسهام تسيير امور البلاد لان تكوين تلك المجالس مثل خطوة اساسية في سبيل تطبيق الديمقراطية لانها مكنت المسؤولين من القيام بواجباتهم على احسن حال (٣٠) .

بعد الاعلان عن قيام الانتخابات الجماعية (البلدية والقروية) عام ١٩٨٣ أعلن حزب الاتحاد الدستوري عن دخوله لتلك الانتخابات تحت شعار (الممكن ممكن وغير الممكن غير ممكن) ، وفي العاشر من حزيران ١٩٨٣ توجه ناخبو الشعب المغربي إلى صناديق الاقتراع لغرض تحديد انتخاب أعضاء للمجالس البلدية والقروية في المملكة المغربية والبالغ عددها ١٥٥٠٠ دائرة انتخابية والتي ستستمر في تمثيلها ستة أعوام ، وتنافس في تلك الانتخابات اثنا عشر حزباً سياسياً مغربياً لشغل (١٥٤٨٠) مقعداً بلدياً وقروياً (٣١) .

بلغ عدد الناخبين في انتخابات المجالس البلدية والقروية (٧١٦٢٠٠٠) ناخباً، وعدد المرشحين (٥٧٠٠٠) مرشحاً، وبلغت نسبة المشاركة بحسب احصاء وزارة الداخلية المغربية ٧١,٣٩% (٣٢)، وعلى الرغم من ذلك سجلت تلك الانتخابات تراجعاً في عدد الهيئة الناخبة قياساً على الانتخابات السابقة عام ١٩٧٩ التي بلغت ٨٢,٣٦% بسبب بعض الخروقات التي حصلت (٣٣) .



أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

واعلنت وزارة الداخلية رسمياً نتائج الانتخابات وفق الجدول المبين ادناه :

جدول رقم (٣) (٣٤) المتضمن نتائج الانتخابات

الحزب	المقعد	النسبة
١ - فريق اللامنتومون	٣٤٤٠	٢٢,١٩%
٢ - الاتحاد الدستوري	٢٧٢٧	١٧,٥٩%
٣ - حزب الاستقلال	٢٦٠١	١٦,٧٧%
٤ - التجمع الوطني للاحرار	٢١٩٠	١٤,١٢%
٥ - الحركة الشعبية	١٨٩١	١٢,١٩%
٦ - الحزب الوطني الديمقراطي	١٨١٨	١١,٧٢%
٧ - الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	٥٣٧	٣,٤٦%
٨ - الحركة الشعبية الديمقراطية	٩٤	٠,٦٠%
٩ - حزب الشورى والاستقلال	٤٦	٠,٢٩%
١٠ - حزب العمل	٢١	٠,١٣%
١١ - حزب التقدم والاشتراكية	١٩	٠,١٣%
١٢ - حزب الوحدة والتضامن	٢	٠,٠٨%

حصل حزب الاتحاد الدستوري في الاقتراع غير المباشر الذي جرى في العاشر من حزيران ١٩٨٣ على المركز الثاني بواقع ٢٧ مقعداً (٣٥)، وادناه قائمة بأسماء نواب حزب الاتحاد الدستوري الفائزين في الاقتراع كما مبين في الجدول :

جدول رقم (٤) (٣٦) المتضمن اسماء نواب الحزب الفائزين

المنطقة	النائب الفائز	المنطقة	النائب الفائز
مراكش	١٥:ازيف محمد	سلا	١:احمد بلحاج
الصويرة	١٦:الطاهر عفيفي	أنفا	٢:محمد ابيض
تيزنيت	١٧:عبدالله السعيدي	عين السبع	٣:محمد الرحالي
اسفي	١٨:أيت الحاج احمد	بن مسيك	٤:عبدالرزاق الروسي
غ. فلاحية	١٩:نفحل محمد	الرباط	٥:زيان محمد

_____	٢٠:مبارك العيساوي	قنيطرة	٦:الذهبي العلوي عبدالقادر
_____	٢١:عباس الحامدي	تطوان	٧:بركة عبدالسلام
غ. تجارية	٢٢:احمد ابوالحسن بن يحيى	فاس	٨:العباسي احمد بن سالم
غ. تجارية	٢٣:علال بولويز	بولمان	٩:مالكي سيدي محمد
_____	٢٤:عبدالله ازمانى	تاونت	١٠:الهلاوي ولد قدور
_____	٢٥:مولود بوزيان	خنيقرة	١١:اليزاني عمر
_____	٢٦:ادريس الحنشي	سطات	١٢:بوعسرية عبدالكبير
تطوان	٢٧:المنصوري بن علي	سطات	١٣:بوشعيب بلبصير
_____	_____	بني ملال	١٤:احمد صديق

حصل حزب الاتحاد الدستوري على عددٍ من المقاعد في المجالس البلدية والقروية في انتخابات عام ١٩٨٣، فيما يلي جدول بأسماء مرشحي الحزب الفائزين في تلك الانتخابات :

جدول رقم (٥)^(٣٧) يبين أسماء الفائزين في الانتخابات البلدية والقروية

المهنة	المدينة	الاقليم او الدائرة	اسم المرشح الفائز
محامي	ازمور	الجديدة	١: عبداللطيف السملالي
موظف	الجديدة	الجديدة	٢:الطاهر المصمودي
رجل اعمال	سيدي إسماعيل	الجديدة	٣:محمد الزهراوي
محامي	سيدي بنور	الجديدة	٤:عبدالله عيادي
محامي	الزمارة	الجديدة	٥:فويد احمد
مدير شركة	ابو الجعد	خريبكة	٦:محمد الشرقاوي
استاذ جامعي	وادي زم	خريبكة	٧:محمد جلال السعيد
مدير شركة	بوزنيقة	بن سليمان	٨:الطيب بن كيران
مدير شركة	_____	قلعة السراغنة	٩:عبدالله الرحيميني
محامي	تايناست	تازة	١٠:عبدالقادر زروال
_____	كرسيف	تازة	١١:محمد مزيان
فلاح	احواز فاس	فاس	١٢:ادريس اللكوت
فلاح	مولاي يعقوب	فاس	١٣:احمد دواحي
التعاون الوطني	ميضار	الناظور	١٤:عبدالخالقي حماد
طبيب	الناظور	الناظور	١٥:الحسين بوشتروش
مقاول	لوطا	الناظور	١٦:محمد البوكيلي



١٧:محمد المستقيم	وارزازات	امرركان	تاجر
١٨:حسن اليمني	تارودانت	تالوين	مقاول
١٩:عبدالرحمن البشيرى	الراشدية	الريصالي	مقاول
٢٠:لطفي محمد	تيزنيت	تيزنيت	رجل اعمال
٢١:حبيبي محمد	تيزنيت	سيدي افندي	_____
٢٢:ابراهيم اوباعوص	كلميم	بويزاكان	تاجر
٢٣:مليود الشعبي	الصويرة	تالمست	رجل اعمال
٢٤:ج جو حانا	الصويرة	تمنار	رجل اعمال
٢٥:محمد الشعبي	الصويرة	أيت داوود	مهندس
٢٦:بريكا بن احمد الزروالي	العيون	الدورة	مدير المصالح المركزية
٢٧:سبيش فريد	الصخيرات- تمارة	الصخيرات	موظف بنكي
٢٨:مهال الحاج احمد	سلطات	ابن احمد	تاجر
٢٩:عبدالله بنهدية	سلطات	سلطات	مدير بغرفة التجارة
٣٠:عبدالله علالي	سلطات	سيدي حجاج	طبيب جراح
٣١:الحسين الديلمان	مراكش	تاحنات	تاجر
٣٢:عمر الجزولي	مراكش	احواز مراكش	رجل اعمال
٣٣:عبدالعزیز المسوي	مراكش	ايت اوربر	موظف
٣٤:حسن الشقوري	اسفي	اسفي الشمالية	رجل اعمال
٣٥:مصطفى السامي	اسفي	احمر	صيدلي
٣٦:بلعدي الشرقي	بني ملال	قصيبة تادلة	مهندس
٣٧:الصنهاجي العمراني	بني ملال	محمد علي	طبيب
٣٨:عبدالحق الملبتسي	الرباط	_____	موظف
٣٩:محمد بلافريج	الرباط	يعقوب المنصور	موظف
٤٠:محمد الجعيدي	سلا	بطانة حي السلام	مدير شركة
٤١:ابراهيم السالمي	سلا	بوقنادل السهول	ملاك
٤٢:بنعزوز العربي	القنيطرة	سوق اربعاء الغرب	رئيس مكتب الحبوب
٤٣:احمد الكداوي	سيدي قاسم	مشروع بلقصيري	فلاح
٤٤:محمد المصمودي	شفشاون	شفشاون	محامي
٤٥:محمد الحصري	شفشاون	غمارة	مفتش التعليم
٤٦:لبحر محمد	الحسمية	الحسمية	تاجر

٤٧: محمد الزهراوي	انفا الدار البيضاء	_____	تأمين الامل
٤٨: حسن بن اسماعيل	انفا الدار البيضاء	الزاوية	مدير شركة
٤٩: عبدالسلام زمامة	انفا الدار البيضاء	المدينة	خبير محاسب
٥٠: المعطي بوعبيد	الحي الحسني-عين الشق	الحي الحسني	رئيس حزب
٥١: عبدالرحيم عبدالجليل	عين السبع-الحي المحمدي	الصخور السوداء	محامي
٥٢: قارية محمد	عين السبع-الحي المحمدي	البرنوصي	مدير شركة ملاحه
٥٣: احمد اليزيدي العلوي	بن مسيك سيدي عثمان	سيدي مؤمن	نائب وزير تربية
٥٤: افوير عبدالسلام	بن مسيك سيدي عثمان	مبروكه	تاجر
٥٥: زيدان الجداوي	المحمدية زنانه	زنانه	فلاح

من خلال ما تقدم يتضح أنّ حزب الاتحاد الدستوري كان له دورٌ مميّزٌ في الانتخابات البلدية والقروية التي جرت في حزيران ١٩٨٣ وكسب العديد من المقاعد الجماعية وذلك بحصوله على المركز الثاني في الانتخابات بواقع ٢٧٧٢ صوت وبنسبة ١٧,٥٩% ، وذلك ما أهله في السيطرة على الجماعات المحلية وفرض سياسته ، ولاسيما في اتخاذ القرارات ، وطرح الافكار والتوجهات التي اسهمت في تقديم الخدمات، والوقوف مع معاناة الشعب المغربي، وتذليل الصعوبات .

٢ - الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٤

بدأت مساعي الملك الحسن الثاني باتجاه البحث عن حليف سياسي من اجل خلق نوع من التوازن لمواجهة الاحزاب السياسية التي انبثقت عن الحركة الوطنية بعد ابتعاد بعضها عن الملكية، ولسد ذلك تم الاعلان في الثاني من اذار ١٩٦٣ عن انشاء كتل سياسي برئاسة احمد رضا كديرة^(٣٨) سمي (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية)، وفي السابع عشر من ايار ١٩٦٣ وقعت اول انتخابات نيابية مغربية لتكون منطلقاً لأول ممارسة ديمقراطية لانتخاب السلطة التشريعية في المغرب^(٣٩).

كان من المفترض أن تنتهي الولاية البرلمانية الثالثة عام ١٩٨١، ولكن تمّ تمديدها بموجب التعديل الوزاري الصادر في الثلاثين من أيار ١٩٨٠ لتصبح ستة أعوام بعد أن كانت أربعة أعوام^(٤٠)، وذلك أدى إلى خلق اجواء سياسية مضطربة، إذ أعلن عددٌ من احزاب المعارضة انسحابها من البرلمان^(٤١) مع انتهاء الولاية البرلمانية الثالثة^(٤٢) .

أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

اعلن الملك الحسن الثاني في الثامن من تموز ١٩٨٣ عن تأجيل اجراء الانتخابات التشريعية المزمع انعقادها في الثالث عشر من تشرين الاول ١٩٨٣ بسبب اقرار منظمة الوحدة الافريقية بإجراء استفتاء الصحراء المغربية قبل نهاية شهر كانون الاول ١٩٨٣ وذلك للحفاظ على وحدة الصف المغربي^(٤٣) ، وأعلن عن ابعاد ذوي التوجهات الدينية المتطرفة من المشاركة في الانتخابات التشريعية الرابعة وحصر الترشيح للمنتخبين للأحزاب السياسية ومنع المستقلين من المشاركة فيها ، والايحاء للأخير الانخراط إلى حزب الاتحاد الدستوري^(٤٤) ، بالمقابل قام بأنعاش الحياة البرلمانية المغربية ، واطلق سراح (٣٥٤) سجيناً سياسياً قبل وقت قصير من موعد التصويت على الانتخابات^(٤٥) ، وفي الثلاثين من تشرين الثاني ١٩٨٣ اعلن عن تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة محمد كريم العمراني^(٤٦) مهمتها تهيئة اجراء الانتخابات التشريعية لعام ١٩٨٤ ، وانجاز القانون المالي لعرضه على البرلمان للمصادقة عليه^(٤٧) ، فضلاً عن ذلك صدر ظهير ملكي (مرسوم) بتشكيل لجنة وزارية لمراقبة الانتخابات التشريعية ضمت : محمد كريم العمراني، ادريس البصري ، عبداللطيف الفيلاي، عباس القيسي ، محمد بوسنه ، المعطي بوعبيد ، احمد عصمان، محمد ارسلان، عبدالرحيم بوعبيد^(٤٨) .

دعماً لذلك أعلن الملك الحسن الثاني عن اجراء الانتخابات البرلمانية التشريعية الرابعة الدورة الاولى في الرابع من اب ١٩٨٤ ، والدورة الثانية في الرابع عشر من ايلول ١٩٨٤^(٤٩) . بدأت الحكومة المغربية التحضير لإجراء الانتخابات التشريعية الرابعة بعد ان نجحت المؤسسة الملكية في تحجيم القوى السياسية المنافسة لها، وحدد القانون التنظيمي للبرلمان ان البرلمان المغربي يتكون من مجلس واحد وهو مجلس النواب وعدد نوابه ٣٠٦ نائب ونائبة^(٥٠) ، ينتخب ٢٠٤ نائب بالاقتراع العام المباشر، وينتخب ١٠٢ نائب بالاقتراع العام غير المباشر من قبل هيئة ناخبة من اعضاء المجالس البلدية والقروية والغرف المهنية^(٥١) .

قرر حزب الاتحاد الدستور المشاركة في الانتخابات التشريعية المغربية عام ١٩٨٤ على اسس تحقيق نقطتين اساسيتين هما: التجديد المتمثل بتطبيق مبادئ الحزب السامية التي افصح بها في مؤتمره التأسيسي على اساس الانفتاح الروحي، ولس التعصب، والنقطة الثانية التحرير الذي ينقل من الحافز الى المبادرة الفردية حتى تحقيق اصلاح زراعي يقوم على اساس توزيع اراضي الدولة وتحريرها من الممارسة المباشرة للمسؤوليات الاقتصادية والتجارية والفلاحية^(٥٢) ، وبلغ عدد مرشحي الحزب في الانتخابات التشريعية ٥٣٧ عضواً^(٥٣) .

جرت الانتخابات التشريعية في وقتها المحدد وعلى دورتين، فبدأت الدورة الاولى للانتخابات التشريعية غير المباشرة في الرابع والعشرين من آب ١٩٨٤ لانتخاب غرف التجارة،

والصناعة، والصناعة التقليدية^(٥٤)، فيما يلي جدول يُبين الاصوات التي حصل عليها حزب الاتحاد الدستوري والاحزاب السياسية المشتركة في الانتخابات^(٥٥).

١: غرف التجارة :

قطاع التجارة : عدد المقاعد : ٢٧٥^(٥٦).

النسبة	المقعد	الحزب
%٣٨,٠٩	١٠٤	١: بدون انتماء سياسي
%٢٣,٠٧	٦٣	٢: الاتحاد الدستوري
%١٣,٩١	٣٨	٣: التجمع الوطني للأحرار
%١٢,٨٢	٣٥	٤: حزب الاستقلال
%٨,٤٢	٢٥	٥: الحركة الشعبية
%٢,٩٣	٨	٦: الحزب الوطني الديمقراطي
٠,٧٣	٢	٧: الاتحاد الاشتراكي

٢: غرف الصناعة والصناعة التقليدية

أ : قطاع الصناعة : عدد المقاعد ١٥٣^(٥٧).

النسبة	المقعد	الحزب
%٤٩,٦٧	٧٦	١: بدون انتماء سياسي
%٢٤,٨٣	٣٨	٢: التجمع الوطني للأحرار
%١٣,٠٧	٢٠	٣: الاتحاد الدستوري
%٥,٢٢	٨	٤: حزب الاستقلال
%٤,٥٧	٧	٥: الحركة الشعبية
%١,٩٦	٣	٦: الحزب الوطني الديمقراطي
%٠,٦٥	١	٧: الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية

ب: غرف الصناعة التقليدية : عدد المقاعد : ٢٣٦^(٥٨)

النسبة	المقعد	الحزب
%٥٩,٣٢	١٤٠	١: بدون انتماء سياسي



٢:حزب الاستقلال	٣٦	%١٥,٢٥
٣:التجمع الوطني للاحرار	٣٢	%١٣,٥٥
٤:الاتحاد الدستوري	١٥	%٦,٥٣
٥:الحركة الشعبية	٩	%٣,٨١
٦:الحزب الوطني الديمقراطي	٤	%١,٦٩

بدأت الانتخابات التشريعية المغربية المباشرة في موعدها المقرر في الرابع عشر من ايلول ١٩٨٤ وكان عدد المرشحين (١٣٦٦) مرشحاً من بينهم (١٥١) امرأة ، ويبلغ عدد الافراد من سن ٢١ سنة وفوق (٩,٥٠٠,٠٠٠) شخصاً ، ولم يسجل من هؤلاء في اللوائح الانتخابية سوى (٧,٤١٦,٨١٦) ، وبذلك فإن مليوني ناخب غير مسجلين في اللوائح ، وكانت نسبة المشاركة في تلك الانتخابات ضعيفة جداً وبلغت (٦٧,٤٣ %) ، والاصوات المعبر عنها (٤٤٤,٣٠,٠٠٤) ، وبلغت نسبة المصوتين (٤,٩٩٩,٦٤٦)^(٥٩).

في نهاية الرابع عشر من ايلول اعلنت وزارة الداخلية نتائج اقتراع الانتخابات التشريعية المغربية وحصل حزب الاتحاد الدستوري المرتبة الاولى من بين الاحزاب السياسية المغربية الاثني عشر المشاركة في الانتخابات^(٦٠)، وادناه جدول يبين النسب المئوية وعدد المقاعد التي حصلت عليها الاحزاب المغربية في الانتخابات التشريعية الرابعة ١٩٨٤ - ١٩٩٢ كما مبين في الجدول ادناه :

جدول رقم (٦)^(٦١) يبين المقاعد التي حصلت عليه الاحزاب :

الحزب السياسي / الهيئة	النسب المئوية	الانتخابات المباشرة	الانتخابات غير المباشرة	عدد المقاعد
١ : الاتحاد الدستوري	%٢٧,٦٣,٥٥	٤٦	٣٧	٨٣
٢ : التجمع الوطني للاحرار	%١٩,٠٨,٣٨	٣٨	٢٣	٦١
٣ : الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	%١٧,٠٨,٣٨	٣٦	٠	٣٦
٤ : الحركة الشعبية	%١٥,٥٧,٣١	٣١	١٦	٤٧
٥ : حزب الاستقلال	%١١,٥٥,٢٣	٢٥	١٦	٤١
٦ : الحزب الوطني الديمقراطي	%٧,٥٣,١٥	٢٤	٠	٢٤

٢	٠	٢	١,٠٠,٢%	٧: حزب التقدم والاشتراكية
١	٠	١	٠,٥٠,١%	٨: منظمة العمل الديمقراطي الشعبي
١	٠	١	٠,٥٠,١%	٩: حزب الوحدة والتضامن الوطني
٥	٥	٠	٠,٠٠,٥%	١٠: الاتحاد المغربي للشغل
٣	٣	٠	٠,٠٠,٣%	١١: الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
٢	٢	٠	٠,٠٠,٢%	١٢: الاتحاد العام للشغالين
٣٠.٦	١٠.٢	٢٠.٤	_____	المجموع

وقعت هناك العديد من المناقشات والاتهامات بشأن نتائج الانتخابات التشريعية الاخيرة ومنهم من قال إنها كانت عادلة ولم يحدث فيها خروقات ، وعدّ البرلمان الجديد البرلمان الاكثر تنوعاً من بين البرلمانات المغربية السابقة^(٦٢)، ومنهم من أشار بوجود حالات تزوير في النتائج، إذ انتقدت بعض الصحف المغربية، ولاسيما صحف أحزاب المعارضة المتمثلة بصحيفة حزب الاتحاد الاشتراكي، وحزب الاستقلال، والتقدم والاشتراكية، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي^(٦٣) نتائج الانتخابات والمقاعد التي حصل عليها الاتحاد الدستوري وأشارت إلى أنّ اتفاقاً قد حصل بين وزارة الداخلية المغربية وبعض الاحزاب المغربية على اساس توزيع المقاعد وفق الخريطة المطلوب رسمها، في حين دحض وزير الداخلية المغربي ادريس البصري^(٦٤) تلك الاقوال واستطرد قائلاً: ((إنّ المعطيات المتوفرة لديه تشير إلى أنّ الحزب الذي تأسس عام ١٩٨٣ استطاع بشعاراته أن يجتذب أجيالاً ما بعد الاستقلال وهم يشكلون اكثرية الناخبين))^(٦٥)، وظهرت نتيجة اخرى بأن ما يقرب عن ٦٥% من الشعب المغربي تؤيد حزب الاتحاد الدستوري^(٦٦).

غالباً ما كانت تطرح هكذا اتهامات في حال فوز حزب جديد ولا ينظرون إلى شعبية وجماهيرية الحزب الفائز، ونحن نرى أنّ اغلب اتهامات التزوير كانت غير حقيقية لأنها تقتصر إلى سندٍ أو دليلٍ قانوني يدحض تلك النتائج، وإن كانت غير دقيقة.

إنّ وزارة الداخلية المغربية قد صرّحت بأنه لم يحصل هناك حالات تزوير واضحة يمكن الوقوف اليها، وإذا حدثت تكون حالات محدودة لا يمكن لها تغيير نتيجة أو الفوز لحزب.

مع تلك النتيجة تعرض حزب الاتحاد الدستوري للخروقات والتزوير أثناء عملية الاقتراع أو الفرز^(٦٧)، ذلك ما صرّح به الحزب بأن هناك عدد من الخروقات والتدخلات قد حصلت في عدد من جهات المغرب واستهدفت بشكل اساسي إبعاد مرشحين عن الحزب لصالح احزاب اخرى

أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

مغربية^(٦٨)، الامر الذي دفع رئيس الحزب المعطي بوعيد أن يقول إنَّ الانتخابات التشريعية المغربية البرلمانية الرابعة قد خضعت تحت اشراف مختلف الهيئات السياسية، والقضاء المغربي سيبقى الفصل في انتهاء أي نزاعات تستهدف الحد والتقليص من ممارسة المواطن لحقه الديمقراطي^(٦٩).

يتضح من خلال ما سبق بأن حزب الاتحاد الدستوري في اول انتخابات له تشريعية نزل بقوة على الساحة السياسية المغربية وحاول ان يضع بصمته ، إذ نزل ببرنامج انتخابي يدعو الى التجديد والتحرير من كافة القيود التي فرضت في السابق ، وبلغ عدد اعضائه المشاركين في الانتخابات ٥٣٧ عضو واغلبهم كانوا يتمتعون بمكانه اجتماعية مميزة امكن الحزب عن طريقهم الوصول الى الشارع المغربي وبناء قاعدة جماهيرية ويحصل على المركز الاول في الانتخابات بواقع ٨٣ مقعد في الانتخابات المباشرة وغير المباشرة ، وفي نفس الوقت تعرضت تلك الانتخابات الى اتهامات التزوير والتدخلات الخارجية ، ولربما كان متوقع ان تخرج مثل هكذا اتهامات من احزاب لها جذور تاريخية عميقة لان تلك الاحزاب لم نحضي وتكسب الانتخابات في الوقت والزمن القصير من تأسيسها في كسب الانتخابات وبلوغها حزب الاتحاد الدستوري الذي فاز بالانتخابات وحصوله على المركز الاول في انتخابات ١٩٨٤ .

٣- دور ممثلي حزب الاتحاد الدستوري في مجلس النواب والحكومة عام ١٩٨٥

على اثر اجراء الانتخابات التشريعية وإعلان النتائج كسب حزب الاتحاد الدستوري خمسة حقائب وزارية^(٧٠)، وتمّ تعيين محمد كريم العمراني وزيراً اول للحكومة المغربية في الحادي عشر من نيسان ١٩٨٥ وكانت بمثابة تعديل وزاري لأنها ابقّت محمد كريم العمراني على رأسها^(٧١)، وخاطب الحزب نوابه الفائزين أن يكونوا مدركين كل الادراك لأهمية دورهم داخل البرلمان، وأن يتحلوا بروح المسؤولية والانضباط والالتزام بالمواعيد والاجتماعات المقررة من اجل الدفاع عن مصالح المواطن المغربي^(٧٢) .

عقد مجلس النواب المغربي دورته البرلمانية الاولى في الرابع عشر من تشرين الاول ١٩٨٤، وأصبح حزب الاتحاد الدستوري المسيطر على البرلمان بسبب حصوله على المركز الاول، وعُد من أحزاب الاغلبية البرلمانية^(٧٣)، وفي عام ١٩٨٥ اراد الحسن الثاني إجراء تعديلٍ وزاريٍّ طلب من حزب الاتحاد الدستوري و الاحزاب التي شكلت القوى السياسية الاساسية في البرلمان المغربي كافة أن تقدّم تقريراً حول مجمل الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها البلاد ، كان محصلة تلك الاستشارة الاعلان عن تشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد كريم العمراني وتقديمها برنامجاً حكومياً تطلب من كل الاحزاب أن تعلن موقفها منه^(٧٤).

اعلن حزب الاتحاد الدستوري في مؤتمره الوطني الاول ١٩٨٥ عن وقوفه مع بعض فقرات البرنامج الحكومي الجديد الذي طرح داخل قبة مجلس النواب في الثاني عشر من نيسان ١٩٨٥ من قِبَل رئيس الحكومة المغربية محمد كريم العمراني، الذي تضمن^(٧٥):

١. مواصلة دعم سيادة المغرب ووحدته الترابية التي لا يمكن أن تكون موضوع مفاوضات.
 ٢. التحقيق الكامل للتعليم الاجباري وانجاز اصلاح تعليمي شامل يهتم بالتكوين النفسي والمهني.
 ٣. رؤية تحويلية لأعداد التراب الوطني تهدف إلى الحدّ من ظاهرة الهجرة، وتوفير المستلزمات الكفيلة بتنشيط القرى والارياف وتشغيل اليد العاملة فيها عن طريق وضع سياسة جديدة في مجال الاسكان والتعمير .
 ٤. إنجاز إصلاح ضريبي جديد بإضافة ضرائب على الدخل والشركات .
 ٥. دعم القطاع الخاص بتشجيع النشاط الذي يمكن أن ينهض به ذلك القطاع وأن يبقى تحت مسؤولية الدولة .
 ٦. في المجال الفلاحي القيام بمشاريع تتيح للمواطنين امتلاك العقارات من خلال تحديث ذلك القطاع بالقروض والهدف من ذلك هو لتحقيق الاكتفاء الذاتي .
 ٧. السعي لإقامة التوازن المالي وذلك بالعمل على تحسين الميزان التجاري وسد العجز وتسديد الديون الخارجية والتي بلغت ٣ مليار دولار^(٧٦) .
- رفض حزب الاتحاد الدستوري التصويت على عددٍ من فقرات التعديل المتمثلة : إحداث مكتب وطني ، ومكتب استغلال الموانئ ، ويعود ذلك الرفض من خشية الحزب من تدخّل الحكومة المغربية وهيمنتها على المرافق الاقتصادية المغربية في الوقت الذي طالب الحزب بضرورة تحرير الاقتصاد الوطني وتشجيع القطاع الخاص^(٧٧) .
- عند قراءة أسماء التشكيلة الحكومية لحكومة محمد كريم العمراني نلاحظ وجود حكومتين : الاولى سياسية تألفت من وزراء الدولة ورؤساء الاحزاب السياسية الكبرى ، وهم: المعطي بوعبيد عن الاتحاد الدستوري، وأحمد عصمان عن التجمع الوطني للأحرار، وعبدالرحيم بوعبيد عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والمحجوبي احرضان عن الحركة الشعبية ، وارسلان الحديدي عن الديمقراطي الحر ، وإنّ الوزراء وكُتّاب الدولة الاخرين يمكن اعتبارهم بمثابة حكومة ثانيةٍ وأنهم من ذوي حكومة التكنقراط التي تحمل صفة الحكومة الائتلافية ، كما يمكن ملاحظته أن على الرغم من ترأس محمد كريم العمراني الحكومة المغربية إلا أن مراقبي المغرب يعتبرون ان رئيسهم الفعلي هو الملك الحسن الثاني^(٧٨) .



أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

اتسمت الدورة البرلمانية التشريعية المغربية الرابعة بالنشاط والمتابعة وركزت في نشاطها على مجالين مهمين هما:

أ : مجال التشريع: صادق البرلمان المغربي على (١٩٩) مشروع قانون من اصل (٢٠٠) مشروع واغلبية تلك المشاريع اتفاقيات دولية .

ب : مجال الرقابة: تميز ذلك المجال بطرح الاسئلة الشفوية والتحريرية ضد الحكومة ، إذ طرح النواب (٢٧٧٥) سؤالاً شفويًا وأجابت الحكومة على (١٩٦٣) سؤالاً في جلساتها البرلمانية العمومية، وبذلك يكون (٨٣٩) سؤالاً لم ترد عليها الحكومة، كما طرح (١٧٠٣) سؤالاً تحريريًا وأجابت الحكومة على (١٣٥٢) سؤالاً، وبذلك يكون (٣٥١) لم ترد عليها الحكومة^(٧٩). ذلك الاهمال الحكومي يعكس ضعف الرقابة البرلمانية وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

الخاتمة والاستنتاجات

- في نهاية بحثنا توصلنا إلى عدد من المحددات والاستنتاجات الموضوعية، وكالاتي:
١. بين حزب الاتحاد الدستوري من خلال مؤتمره التأسيسي طرح الاسباب الداعية لتشكيله، وماهي الخطوات التي يريد السير بها، ومن خلال المؤتمر تم الاعلان عن انتخاب اول مكتب سياسي.
 ٢. أنّ مؤتمرات الحزب كان لها صدى واسع تمثلت بحضور العديد من الشخصيات الوطنية وتمكنت من طرح الخطوط الاساسية التي سينتهجها الحزب في حال كسبه للانتخابات ووصوله الى البرلمان والحكومة.
 ٣. تمكن حزب الاتحاد الدستوري خلال مدة قصيرة من تأسيسه من الفوز والحصول على المراكز الاولى في الانتخابات المحلية والتشريعية والمشاركة في الحكومة ، ويرجع ذلك إلى دعم المؤسسة الملكية وثقة الشعب المغربي بالأهداف التي دعا لها الحزب لخدمة الصالح العام وبالتممية الاقتصادية والاجتماعية .
 ٤. كان للحزب دور فعال في ادارة المجالس المحلية وقيامه بأعداد وانجاز المشاريع الخدمية التي يحتاجها المواطن ، فضلاً عن ذلك فأن الحزب كان نشطاً في الحكومة المغربية والبرلمان، إذ تولى رئاسة خمسة حقائب وزارية في حكومة محمد كريم العمراني، ويتمتع بأغلبية داخل قبة البرلمان ، فصادق على عدد من المشاريع التي هدفت الى تعزيز علاقات المغرب الخارجية ، ومراقبة أعمال الحكومة ، وذلك ان دل على شيء انما يدل على مدى تواصل وتفاعل اعضاء الحزب مع الشعب ، ومدى نشاطهم في مراقبة اعمال الحكومة والاسهام في انجاز المشاريع الحيوية للارتقاء بالمغرب نحو الافضل .

أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

(¹) الحسن الثاني: وُلِدَ بالقصر الملكي بالرباط في ١٩٢٩/٧/٩ ، وتلقى عناية كبيرة من قبل والده محمد الخامس، وقف إلى جانب الشعب المغربي وكان من المساندين لوثيقة الاستقلال التي قدمت عام ١٩٤٤، حصل عام ١٩٥٣ على شهادة الدبلوم العالي في القانون، انتخب في ١٩٥٧/٧/٩ ولياً للعهد، وبعد وفاة والده في ١٩٦١/١١/٢٦ تولى عرش المغرب. للمزيد من التفاصيل ينظر: هدى حسين موسى الخفاجي، الحسن الثاني ودوره السياسي في المملكة المغربية حتى عام ١٩٧٩، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ٢٠٠٥.

(²) اكنوش عبداللطيف ، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن الحادي والعشرين ، مكتبة برو فانس ، الدار البيضاء ، ١٩٩٩ ، ص ١٦٤ ؛ ح.و.و.ع ، المغرب العربي ، أحزاب ومعارضة ، ملف رقم ٢٤٤/٢٢ ، ١٩٨٥ ، ص ١ .

(³) المعطي بوعبيد: شخصية مغربية سياسية حكيمة ،ظهر على مسرح الاحداث السياسية المغربية عند تعيينه كوزير للعمل والشؤون الاجتماعية في حكومة عبدالله ابراهيم في ١٩٥٨/١٢/٢٤ ، انضم إلى حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية عقب خروجه من الوزارة في ١٩٦٠/٥/٢٠ ، تولى منصب وزير العدل في ١٠/١٠/١٩٧٧ ، ثم عين وزيراً اول للمدة ١٩٧٩/٣/٢٧ حتى ١٩٨٣/١١/٥ وبقي وزيراً اول حتى ١٩٨٣/١١/٣٠ ، وثم تولى منصب وزير الدولة واثرا اعلن عن تأسيس حزب الاتحاد الدستوري بعد ابعاده عن حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بسبب مشاركة بوعبيد في حكومة ١٩٧٧/١٠/١٠ دون موافقة الحزب الاخير. احمد الدغرنى ، الانتخابات والاحزاب السياسية المغربية ، مطبعة المعارف الجديدة الرباط ، ١٩٩٠ ، ص ٢٢٩ .

(⁴) ارتكز الفكر الليبرالي على مبادئ اساسية تكمن في احترام الملكية الخاصة ، والمشاركة في اتخاذ القرارات وذلك عن طريق الاعتماد على نظام مؤسساتي وتوسيع السلطة ، العمل بمبدأ الحرية والمساواة بين الشعب . علي خليفة الكواري واخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٤ - ٦٧ .

(⁵) عبدالعزيز المسيوي ، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر الاستثنائي ١٩٨٣ - ١٩٩٨ ، منشورات الاتحاد الدستوري ، الدار البيضاء ، ١٩٩٨ ، ص ٤ .

(^٦) نقلاً عن : احمد الدغرنى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

(^٧) كان في المغرب ثلاثة كتل الاولى اليمين :التي ضمت الاحزاب الموالية للملك الحسن الثاني مثل : حزب الاتحاد الدستوري ، وحزب الحركة الشعبية ، والحزب الوطني الديمقراطي ، والكتلة الثانية سميت باليسار ضمت احزاب المعارضة المنظوين داخل الكتلة الديمقراطية مثل : حزب الاستقلال ، والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، اما الكتلة الاخيرة فسميت بالوسط وضمت حزب التجمع الوطني للأحرار ، وحزب الحركة الشعبية الوطنية الديمقراطية ، وحزب التجمع الوطني للمستقلين . محمود صالح الكروي و عبدالوهاب

- عبدالعزیز ابو خمرة ، دور الملك الحسن الثاني في الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب ١٩٩٣ - ١٩٩٩ ،
مجلة كركوك اليوم، العدد : ٣١ ، ايلول ، ٢٠١٧ ، ص ١٣٨ .
- (٨) محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق - قراءة في المشهد السياسي ، منشورات المجلة المغربية للعلم
الاجتماع السياسي، الرباط ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٥ .
- (٩) ح.و.و.ع ، مكتب المغرب العربي ، المغرب جبهة موحدة ، ملف رقم ١١٧ / ٧٠ في ٣٠/٥/١٩٩٢ ؛ مهدي
انيس جرادات ، الاحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي ، دار اسامة للنشر ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص
٣٠٣ .
- (١٠) عبدالعزیز المسيوي ، المصدر السابق ، ص ٧ .
- (١١) المصدر نفسه، ص ٨ .
- (١٢) حمزة الكتاني وعبدالعزیز المسيوي ومحمد علي الحسني وحسن عبيابة ، ذاكرة حزب - محطات دستورية
خاصة بالجماعات المحلية من اكتوبر ١٩٨٣ إلى شتبر ١٩٩٨ ، منشورات الاتحاد الدستوري، المغرب، ايلول
١٩٩٨ ، ص ٢٨ .
- (١٣) عبدالعزیز المسيوي، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر الاستثنائي، ص ٣٧ .
- (١٤) حميد الديوري، المؤتمر التأسيسي للاتحاد الدستوري، الدار البيضاء، ٢٥ جمادي الثانية ١٤٠٣هـ - ٩ ابريل
١٩٨٣م - دراسة اخصائي الحزب حول الموضوع، منشورات مطبعة الليمون، المغرب، ماي ١٩٨٤، ص ٢٠؛
جريدة رسالة الامة، الدار البيضاء، ١٢/٧/١٩٨٤ .
- (١٥) عبدالعزیز المسيوي، المصدر السابق، ص ٥٤-٥٥ .
- (١٦) للمزيد من التفاصيل ينظر: عبدالعزیز المسيوي ، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر الاستثنائي ، ص ٢٣ .
- (١٧) حمزة الكتاني وآخرون ، محطات دستورية ، ص ٢٣ - ٢٥ .
- (١٨) نقلاً عن : المصدر نفسه ، ص ٤٢ - ٤٤ .
- (١٩) عبدالعزیز المسيوي ، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر الاستثنائي ، ص ١٣٥ - ١٣٦ .
- (٢٠) عبدالعزیز المسيوي ، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر الاستثنائي ، ص ٦٩ - ١٢٤ .
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ١٩٧ .
- (٢٢) عبدالعزیز المسيوي ، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر الاستثنائي ، ص ١٩٧ .
- (٢٣) حمزة الكتاني ، الفكر الليبرالي للاتحاد الدستوري من خلال سبع محطات دستورية _ الاتحاد الدستوري ذاكرة
حزب ، منشورات الاتحاد الدستوري اب ٢٠٠٢ ، ص ١٤ - ١٥ .
- (٢٤) الجهة : عبارة عن منطقة جغرافية تتمثل فيها عناصر طبيعية واقتصادية تميزها عن غيرها من الجهات
الآخري المجاورة ، وكأطار قانوني عُمل بالنظام الجهوي بموجب مرسوم السادس عشر من حزيران ١٩٧١
الذي عرف الجهة في اطارها القانوني والتنمية وتنموي بأنها إطار للعمل الاقتصادي لغرض تحقيق تنمية منسجمة
ومتوازنة مع مختلف اطراف المملكة المغربية .عبدالعزیز المسيوي ، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر
الاستثنائي ، ص ٣٩٨ .



أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

(٢٥) لاتحاد الدستوري بالواضح لا بلمرموز، السلسلة الاولى ، ١٩٩٦/٦/٥١ ، الدار البيضاء ، ١٩٩٦ ، ص ٤٦ .

(٢٦) عبدالعزيز المسوي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٩ ؛ جورج الراسي ، بعد المؤتمر العام ، مجلة الحوادث ، العدد : ١٥١٣ ، ١ / ١١ / ١٩٨٥ ، لندن ، ص ١٣٤ ؛ جريدة (Lemonde) الفرنسية ، ١٥ / ٩ / ١٩٨٤ ، ص ٣ .

(٢٧) دندان عبدالقادر ، قانون الانتخابات الكويتي ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العدد ٣١ ، ٢٠٠١ ، ص ٥٤ .

(٢٨) عدنان حمودي الجليل ، النظم السياسية ، مطابع اليقظة ، الكويت ، ١٩٨٢ ، ص ١٢٦ ؛ محمود عاطف البنا ، الوسيط في النظم السياسية ، ط٢ ، دار الفكر العربي ، مصر ، ١٩٩٤ ، ص ٣١٤ .

(٢٩) المملكة المغربية ، قانون الحريات العامة ، المطبعة الرسمية ، الرباط ، ١٩٧٣ ، ص ٥٥ .

(٣٠) عبدالصمد الزعنوني ، ضرورة القانون ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠ ؛ عبدالكريم غلاب ، التطور الدستوري والنيابي في المغرب ١٩٠٨ - ١٩٧٢ ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، ١٩٩٩ ، ص ١٥٥ .

(٣١) بعد اعلان نتائج الانتخابات البلدية والقروية في المغرب القصر هو الفائز ، صحيفة الطليعة العربية ، باريس ، العدد : ٦ ، ١٩٨٣/٦/٢٠ ، ص ١ .

(٣٢) علاء الدين محسن، مفاجآت الانتخابات المغربية، مجلة الوطن العربي، باريس، العدد : ٢٣١ ، ١٩٨٣/٦/١٧ .

(33) Democratie et de'mocratisation dans le Monde Arabe ,Dossiers du CEDEJ,le Caire 1992,p253-265.

(٣٤) بعد اعلان نتائج الانتخابات البلدية والقروية في المغرب القصر هو الفائز ، صحيفة الطليعة العربية ، باريس، العدد : ٦ ، ١٩٨٣/٦/٢٠ ، ص ٢ .

(٣٥) وكالة الانباء العراقية (المغرب - ١١٧ / ٥٧) بتاريخ ١٨ / ٩ / ١٩٩٣ .

(٣٦) احمد الدغرني ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

(٣٧) احمد الدغرني، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢٩؛ جريدة رسالة الامة ، الدار البيضاء ، العدد : ١٩٨٩ ، ٦ / حزيران / ١٩٨٩ .

(٣٨) احمد رضا كديرة : سياسي مغربي ، ولد بمدينة الرباط في ١٩٢٢/١/٢٢ ، والده كان يعمل في متجر صغير لبيع الشاي والسكر والشمع ، تلقى تعليمه بدايتاً بالمدرسة القرآنية ، وتعلم ايضاً علوم الرياضيات والادب العربي ، ثم اكمل دراسته في ثانوية الحسن الثاني وحصل على شهادة البكلوريا الفرنسية ، ثم بمعهد الدراسات العليا المغربية وحصل من هناك على شهادة الحقوق ، تولى نائب رئيس ومستشار حزب الاحرار المستقلين عام ١٩٣٧ ، تعرف كديرة على الملك الحسن الثاني عام ١٩٤٠ في حينها ربطت بين الاثنين صداقة قوية استمرت لأزيد من خمسين عاماً ، تولى عدد المناصب اهمها : مدير المطبعة الملكية عام ١٩٤٧ ، ووزيراً للدولة ١٩٥٥ ، ووزيراً للدفاع الملكي ١٩٥٦ ، ثم مديراً عاماً للديوان الملكي عام ١٩٦١ ، ثم مستشاراً للملك

- عام ١٩٧٧ ، توفي بمدينة باريس في ١٤/١٢/١٩٩٥ . الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر ، معلمة المغرب، ج ٢٠ ، مطابع سلا ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٧٧٧ - ٦٧٧٨ .
- (٣٩) محمود صالح الكروي ، التجربة البرلمانية في المغرب (١٩٦٣-١٩٩٧) مطبعة البريق ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٤٨ .
- (٤٠) جاء ذلك التمديد بسبب تعاقم أزمة الصحراء ، والازمة الاقتصادية التي اجتاحت المغرب ، وادان مبلغ (١٠,٠٠٠) مليون دولار من الناتج الداخلي الخام بزيادة عشرة مرات عما كان عليه قبل عشرة اعوام . بيرنابي لوبيس كارسيا ، الانتخابات المغربية منذ ١٩٦٠ إلى الآن (دراسة عليّة موثقة) ، ترجمة : بديعة الخرازي ، النجاح الجديدة ، دار البيضاء ، ٢٠٠٧ ، ص ١٧٨ .
- (٤١) الاحزاب التي اعلنت انسحابها هي : الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، وحزب الاستقلال ، والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، وحزب التقدم والاشتراكية ، ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي . محمود صالح الكروي ، المصدر السابق، ص ١٥٠ .
- (٤٢) وكالة الانباء العراقية، لماذا الاستفتاء على تمديد مجلس النواب ، رقم الملف ١١٧ / ٥٠ في ٧ / ٢ / ١٩٨٩ ، ص ٢ .
- (٤٣) محمد معتصم ، الحياة السياسية المغربية ١٩٢٦ - ١٩٩١ ، مؤسسة ابزيس ، الدار البيضاء ، ١٩٩٢ ، ص ٢٦ .
- (٤٤) الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب ، ١٩٨٤/٨/٢٠ ، جريدة الانباء ، الرباط، ١٩٨٤/٨/٢١ ، ص ١ .
- (٤٥) مارك تسلر ، الاستراتيجية السياسية للملك الحسن الثاني ، وابعاد التعبئة الدعائية الشعبية ، ترجمة البحوث والمعلومات بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ - ١٦ ؛ محمود صالح الكروي ، المصدر السابق، ص ١٥٥ .
- (٤٦) محمد كريم العمراني: سياسي وجل اعمال مغربي ، ولد في ١/٥/١٩١٩ ، كلف بتشكيل حكومتين ائتلافيتين، الاولى مؤقته لتنظيم سير عملية الانتخابات لعام ١٩٨٤ شكلت من تاريخ ٣١/١١/١٩٨٣ حتى ١١/٤/١٩٨٥ ، الحكومة الثانية ، من ١١/٤/١٩٨٥ حتى ٣٠/٩/١٩٨٦ . آمال جسام حميد ، تطور الحركة الدستورية والديمقراطية في المغرب ١٩٧٢ - ١٩٩٥ ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة سامراء ، كلية التربية ، ٢٠١٦ ، ص ٨٦ .
- (٤٧) شارك في الحكومة حزبين فقط هما : التجمع الوطني للأحرار برئاسة احمد عصمان ، والحزب الوطني الديمقراطي ارسلان الحديدي ، وضمت ٣٠ وزير . التغيير السياسي الجديد في المغرب ، مجلة الطليعة العربية، باريس ، العدد : ٣١ ، ١٢/١٢/١٩٨٣ ، ص ٢٠ .
- (٤٨) بيرنابي لوبيس كارسيا ، المصدر السابق ، ص ١٨١ - ١٨٢ .
- (٤٩) "Le re'forme communale au Maroc", et j.Leca y otros, De'veloppements politiques au Magred , CNRS, Paris 1985,p.283 .
- (٥٠) ارتفع سقف عدد النواب من ٢٦٤ في انتخابات ١٩٧٧ التشريعية إلى ٣٠٦ في انتخابات ١٩٨٤ وذلك للارضاء الاحزاب التابعة للحكومة مثل حزب الاتحاد الدستوري . بيرنابي لوبيس كارسيا ، المصدر السابق، ص ١٨١ .



أ.د. محمود صالح الكروي و أ.د. عادل محمد حسين العليان

- (51) 'L'experience au Maroc', Ed Toubkal, Casablanca 1985 , pp.133-115 .
- (52) بيرنابي لوبيس كارسيا ، المصدر السابق ، ص ٢٠١ .
- (53) المصدر نفسه ، ص ١٩٢ .
- (54) Mustapha Seimi " Electron pronvin caileset prefectarales luc , premiere force politique " ,lie messas de la nation ,de 8 u 15 aot 1984.
- (55) بيرنابي لوبيس كارسيا ، المصدر السابق، ص ١٩٢ .
- (56) أحمد الدغرنى ، المصدر السابق، ص ٢١٧ - ٢١٨؛ جريدة رسالة الامة ، الدار البيضاء ، ٢٦/٨/١٩٨٤ .
- (57) احمد الدغرنى ، المصدر السابق، ص ٢١٧ - ٢١٨ .
- (58) جريدة رسالة الامة ، الدار البيضاء ، ٢٦/٨/١٩٨٤ .
- (59) محمد معتصم ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ ؛ الحسن الثاني الفائز الاول في انتخابات المغرب ، جريدة الطليعة العربية ، باريس ، العدد : ٧٢ ، ٢٤/٩/١٩٨٤ ، ص ٧ .
- (60) مارك تسلر ، المصدر السابق ، ص ١٧ ؛ وكالة الانباء العراقية (المغرب - ١١٧ / ٥٧) في ٢ / ١٢ / ١٩٨٩ .
- (61) الحسن الثاني الفائز الاول في انتخابات المغرب ، المصدر السابق، ص ٧؛ محمود صالح الكروي، التجربة البرلمانية في المغرب ، ص ١٥٩ .
- (62) مارك تسلر ، المصدر السابق ، ص ١٦ .
- (63) احمد الدغرنى ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ ؛ محمد معتصم ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
- (64) ادريس البصري: سياسي مغربي ، ولد في ١١/٨/١٩٣٨ ، حصل عام ١٩٧٨ على بكالوريوس القانون من ثم الدكتوراه في القانون ، دخل سلك الشرطة وترقى إلى رتبة عميد بالأمن الوطني في الرباط ، تولى عدة مناصب اهمها : رئاسة الادارة العامة لمراقبة التراب الوطني عام ١٩٧٣ ، وكاتب للدولة في وزارة الداخلية (وكيل وزير) عام ١٩٧٤ ، ووزيراً للداخلية للمدة ١٩٧٩ - ١٩٩٩ ، توفي في ٢٧/٨/٢٠٠٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر: محمود صالح الكروي و عبدالوهاب عبدالعزيز ابو خمرة ، دور الملك الحسن الثاني في الاصلاح السياسي والدستوري بالمغرب ١٩٩٣ - ١٩٩٩ ، مجلة كركوك اليوم، العدد : ٣١ ، العراق ، ايلول، ٢٠١٧ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .
- (65) نقلاً عن : ابو بكر الصديق الشريف ، الدستوري اولاً والاحرار ثانياً وحزب الاستقلال عاد إلى المعارضة، مجلة التضامن ، لندن ، العدد : ٧٦ ، ٢٢/٩/١٩٨٤ ، ص ١٧ .
- (66) المصدر نفسه ، ص ١٧ .
- (67) احمد الدغرنى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (68) V.Jibril (M.): ((la redistribution des cartes)) Lamalif n`:159-ocl.84-p.8.
- (69) احمد الدغرنى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ .
- (70) الوزارات هي: وزارة الشبيبة والرياضة، والصناعة التقليدية، التجارة والصناعة، والوظيفة العمومية، والوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان. ينظر: خارطة الاحزاب تهتز في المغرب ، مجلة الحوادث ، العدد : ١٥٤٤ ،

- ١٩٨٦/٦/٦ ، لندن ، ص ٢٩؛ مصطفى سعيد ، احزاب المعارضة تغيب عن حكومة العمراني الجديدة ، مجلة اليوم السابع ، باريس ، العدد : ٥٠ ، ١٩٨٥/٤/٢٢ ، ص ٣٢ .
- (٧١) فرح كريم ماذي بدن ، دور الاحزاب في التنمية السياسية (المغرب أنموذجاً) ، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٥ ، ص ١٥١ - ١٥٢ ؛ خارطة الاحزاب تهتز في المغرب ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
- (٧٢) مجموعة خطب الاستاذ المعطي بوعبيد من سنة ١٩٨٥ إلى سنة ١٩٨٩ ، دعاة الواقع دعاة المستقبل - حوار جيل ما بعد الاستقلال من اجل بناء مغرب قوي ، ج ١ ، مطبعة بلقيدير ، الدار البيضاء ، ص ١٣٦ .
- (٧٣) ملف رقم ٢٩٩٤/٢/٦ . تقرير سفارة الجمهورية العراقية في الرباط ، الحالة الداخلية في المغرب والاحزاب العاملة فيه ، في ١٢/٤/١٩٧٨ ، ص ٢؛ مجلة التضامن ، لندن ، العدد : ١١٠ ، ١٨/٥/١٩٨٥ ، ص ١٨ .
- (٧٤) عبد العزيز المسوي ، من المؤتمر التأسيسي إلى المؤتمر الاستثنائي ، ص ١٥٩ .
- (٧٥) المغرب جبهة وطنية ديمقراطية غدا ، مجلة الطليعة العربية ، العدد (١٠٤) ، باريس ، ١٩٨٥ ، ص ١٤ .
- (٧٦) المصدر نفسه ، ص ١٤ .
- (٧٧) عبدالعزيز المسوي ، مذكرات نائب ١٩٨٤ - ١٩٩٢ ، ج ١ ، مطبعة الانباء ، الرباط ، ١٩٩٢ ، ص ٢٩ .
- (٧٨) مجلة الطليعة العربية ، باريس ، العدد : ٣١ ، ١٢/١٢/١٩٨٤ ، باريس ، ص ٢١ .
- (٧٩) فرح كريم ماذي بدن ، المصدر السابق ، ص ١٥٢ .